في ظل نقص الكثير من الإمكانات وعقود النظافة والصيانة

العارضي: خطة "التربية" لعودة المدارس.. حبر على ورق

المعلمون والمعلمات استعانوا بالعمالة المنزلية لتنظيف المدارس في المناطق التعليمية

قيمة إجراء المسحات تكلف الدولة ملايين أسبوعياً وتشكل ضغطا على المنظومة الصحية

مساعد العارضي

حمل النائب مساعد العارضي وزير التربية د. علي المضف مسؤولية أي فشل قد يحدث في خطة وزارة التربية بشأن عودة الدراسة في المدارس وتقسيم الطلبة إلى مجموعتين، مبينا أنها مجرد حبر على ورق ولم تتم دراستها جيدا في ظل نقص الكثير من الإمكانات وعقود النظافة والصيانة في مدارس وزارة التربية.

وقال العارضي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي "إنه مع بداية دوام المعلمين والمعلمات استعدادا لبداية العام الدراسي الجديد نجد أن خطة وزير التربية كانت مجرد حبر على ورق، وأغلب المناطق التعليمية لا توجد بها عقود للنظافة".

وأضاف العارضي أن المعلمين والمعلمات استعانوا بالعمالة المنزلية لتنظيف المدارس في المناطق التعليمية، مشيراً إلى أن أغلب المناطق خلت من عقود الصيانة ولا يوجد بها تكييفات.

ولفت إلى أن وزير التربية يتحجج بعدم وجود ميزانية ويجتمع مع اتحاد الجمعيات التعاونية ويطلب منهم التبرع بالمكيفات لمدارس دولة الكويت التي أقرت أكبر ميزانية لها في شهر يونيو الماضي.

وقال إن وزير التربية يطلب إجراء مسحات أسبوعية، في حين أن قيمة إجراء المسحات تكلف الدولة ملايين أسبوعياً، وتشكل ضغطا على المنظومة الصحية في البلاد، لافتاً إلى أن بعض المعلمين والمعلمات لجأوا إلى التعليم الخاص لإجراء المسحات.

وتساءل العارضي: هل الوزير يريد تنفيع التجار؟، مستغرباً من أن " الحكومة تقول إن المسحة مدتها 7 أيام ونفس الحكومة أيضاً تقول إن المسحة فعالة لمدة 72 ساعة إذا كانت من أجل السفر، فكيف يقول الوزير إن مدتها أسبوع ".

وأكد العارضي "إن هناك جانباً نفسياً سيئاً سيكون لدى الطالب عند إجراء المسحة، فضلاً عن عدم التركيز في التعليم، إذا ما جلس على كرسيه داخل الفصل لمدة 180 دقيقة متتالية وتعطيه ربع ساعة راحة ثم يستأنف لمدة 120 دقيقة مرة أخرى".

وطالب العارضي وزير التربية بأن يقابل الطلبة والمعلمين ويتفقد المدارس الموجودة في أماكن المواطن البسيط والتي تخلو من التكييفات، مؤكداً أن أي فشل في خطة الوزير سوف يتحمل مسؤوليته.

ودعا العارضي وزير التربية إلى أن يستمر في نظام التعليم عن بعد "أونلاين" حال عدم جهوزيته للتعليم حضورياً وتكون المدارس جاهزة لاستقبال الطلبة، على الأقل في الفصل الأول من هذا العام الدراسي.

وأكد ضرورة الحفاظ على الطالب وأولياء الأمور وجيوبهم، مشيراً إلى أن الخطة تتضمن تقسيم الطلبة إلى مجموعتين الأولى تذهب إلى المدرسة والأخرى تدرس في البيت أونلاين وهكذا بالتوالي. وقال إن الدوام الرسمي في الجهات الحكومية عاد بنسبة 100 في المئة وهناك أزمة عمالة منزلية، متسائلاً "فإذا الأب والأم يداومان فمن يجلس عند الأطفال الذين يتلقون التعليم عن بعد في البيت".

أكد أن سمو أمير البلاد هو نقطة التقاء جميع الفرقاء

الحميدي: ضرورة طي صفحة الماضي والانتقال إلى مرحلة جديدة من تاريخ الكويت

بدر الحميدي

دعا النائب بدر الحميدي إلى ضرورة طي صفحة الماضي والانتقال إلى مرحلة جديدة من تاريخ الكويت، مع التأكيد على أن سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد هو نقطة التقاء جميع الفرقاء والقادر على انتشال الدولة من الشلل الذي أصابها سياسيا.

وقال الحميدي إن الكويت اليوم أحوج ما تكون إلى حوار وطني برعاية سامية يخفف من الاحتقان بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرهم، والذي يرسم خارطة واضحة للجميع للنهوض بالكويت اقتصاديا وتنمويا ويعيد لمؤسسات الدولة ثقة المواطنين بها، بمكافحة الفساد المستشري في الأجهزة الحكومية.

وأكد الحميدي أن قضية المواطنين الذين يعانون بعيدا عن وطنهم و أهلهم في تركيا وغيرها من الدول في الخارج من الأولويات التي يجب أن يحسم ملفها أولا حتى تسهل من عملية الحوار الوطني وتنزع فتيل أي أزمة مستقبلية، كما أن بيان مواطنينا في تركيا مستحق وقد حمل المؤشرات الايجابية، في الوقت ذاته الممارسة الدستورية يجب أن تكون بمعزل عن أي تسوية سياسية ولا بد من المحافظة عليها وعلى الأدوات الرقابية.

وذكر الحميدي أن نجاح الحوار الوطني وعودة المواطنين المهجرين هو انتصار للكويت ولا يمكن اعتباره انتصارا لفئة على أخرى، كما أن المتغيرات السياسية في المنطقة وصورة العالم الجديد بعد جائحة كوفيد19- تستوجب على الجميع وضع الكويت ومستقبلها نصب أعينهم.

للحد من التأثير الكبير لاختلالاتها على النواحي الأمنية والاجتماعية والاقتصادية

أسامة الشاهين يطالب بتطبيق قانون تنظيم التركيبة السكانية

أسامة الشاهين

طالب النائب أسامة الشاهين بتطبيق القانون رقم ٧٤ / ٢٠٢٠ بشأن تنظيم التركيبة السكانية للحد من التأثير الكبير لاختلالاتها على النواحي الأمنية والاجتماعية والاقتصادية وعلى سوق العمل في الكويت.

وأوضح الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن قضية معالجة التركيبة السكانية قضية شعبية ووطنية تكاد تكون القضية الأولى من حيث الأهمية والاهتمام، ما اضطر المشرع لاستصدار القانون الذي نفتخر به ونعتز باعتباره أول تشريع يعالج التركيبة السكانية.

وأضاف أنه نظرا لأن القانون حتى هذه اللحظة لم تر مقرراته النور فقد وجه سؤالا برلمانيا إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء د. أحمد الناصر عن سبب عدم تطبيق هذا القانون وتحديدا المادة الأولى التي تتطلب من مجلس الوزراء تحديد الوزير المختص بتطبيق قانون التركيبة السكانية، والمادة الثالثة الملزمة بإصدار اللائحة بآليات معالجة خلل التركيبة السكانية تتضمن ضوابط لوضع سقف أعلى للعمالة الوافدة.

وبين أن المادة الخامسة تقضي بأن يصدر مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص لائحة تنفيذية خلال سنة من هذا القانون، لافتا إلى أنه "رغم أن السنة قد شارفت على الانتهاء لم نعرف من هو الوزير المختص ولم نر اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٤ لسنة ٢٠٢٠ .

واعتبر الشاهين أن المشرع اضطر لإصدار قانون في الشأن التنفيذي بسبب فشل المعالجات الحكومية والقرارات الوزارية، متمنياً أن يرى النور وأن يحقق النتائج المرجوة منه.

العتيبي لوزير الخارجية: كيف تعاملت الوزارة مع شكاوى المواطنين تجاه ديبلوماسيين وموظفين بسفاراتنا بمختلف دول العالم؟

خالد العتيبي

وجه النائب خالد العتيبي سؤالا لوزير الخارجية حول رفض سفارة الكويت لدى النمسا مساعدة مواطن ولجوئه لسفارة الإمارات لنجدته، متسائلا: «كيف تعاملت الوزارة مع شكاوى المواطنين تجاه ديبلوماسيين وموظفين بسفاراتنا بمختلف دول العالم؟».

وقال العتيبي: «لجأت أسرة كويتية كانت تقضي إجازتها في العاصمة النمساوية إلى السفارة الكويتية بعد أن اتخذت السلطات النمساوية قرارا بترحيلهم من الفندق إلى المحجر الصحي الحكومي لقضاء فترة العزل المقررة وفقا للوائح السلطات في النمسا بعد إصابتهم بكورونا عقب إجرائهم مسحة من أجل العودة للكويت. ولجوء الأسرة إلى السفارة الكويتية في النمسا كان هدفه الاستنجاد بالسفارة لتوفير مسكن ملائم لعدم تحويلهم إلى المحجر الصحي العام غير اللائق للأسر الكويتية مع تعهد رب الأسرة لهم – السفارة الكويتية – بالالتزام وسداد كل النفقات والمصاريف الخاصة كما هو حال مواطني مجلس التعاون مع سفاراتهم في مثل تلك الظروف. وعلى الرغم من ذلك لم يلق رب الأسرة أي اهتمام أو تفاعل أو تعاون بل على العكس طالبت السفارة الكويتية بالنمسا الأسرة بضرورة مغادرتهم إلى الحجر الصحي الحكومي، وبالفعل تم ترحيلهم إلى الحجر الصحي الحكومي وكان عبارة عن مأوى قديم جداً لا يصلح للاستخدام الآدمي كونه يحوي العديد من الغرف المفتوحة على بعضها البعض مع حمام واحد مشترك فقط للرجال والنساء. وفي اليوم التالي قام رب الأسرة بمعاودة الاتصال بالسفارة الكويتية بالنمسا وأبلغهم بظروف الحجر وعدم صلاحيته للأسر المسلمة والكويتية، وللأسف لم يجد سوى اللامبالاة وعدم الاهتمام».

وأشار إلى ان «إغلاق كل السبل وعدم اللامبالاة من قبل السفارة الكويتية في النمسا أجبرت المواطن على التواصل مع سفارة دولة الإمارات العربية والتي قامت بجهد مشكور وتواصلت فوراً مع السلطات الصحية النمساوية وتحملت مسؤولية إخراج الأسرة إلى سكن خاص طيلة فترة العزل الصحي اعتبارًا من 1 وحتى 14 الجاري، وبالفعل تم نقلهم إلى إحدى الشقق الفندقية في وسط فيينا ولم يقف اهتمام سفارة الإمارات عند هذا الحد بل عملت على تواجد موظف (طبيب) معهم طيلة فترة العزل لمتابعة كل أمورهم».

وتابع العتيبي: «للأسف لم تتوقف السفارة الكويتية عند هذا الأمر ولكنها قامت بإلغاء حجوزات السفر للأسرة الكويتية، الأمر الذي اضطر الأسرة لإصدار تذاكر جديدة، بجانب التعامل بشدة وتوجيه اللوم والتهم لرب الأسرة بالهروب من الحجر الصحي وتواصل الأسرة مع سفارة الإمارات وطلب السفارة الكويتية منهم عدم التواصل مع السفارة الإمارتية مرة أخرى، فضلا عن مضايقات أخرى. وقد أحدثت كل هذه التصرفات غير المسؤولة أضرارا نفسية للأسرة وخاصة للطفلة الصغيرة، فضلا عن أن السفارة الكويتية وقفت مكتوفة الأيدي ولم تبادر بالاستفسار وفقاً لطبيعة عملهم عن وضع الأسرة الصحي خلال الحجر وعدم القيام بمسؤولياتها تجاه رعايا الدولة ومواطنيها».

وطالب العتيبي تزويده بـ «كل التعاميم الصادرة من الخارجية الكويتية في آخر سنتين والمتعلقة بآلية التعاون مع المواطنين الذين يلجأون إلى سفارة الكويت بمختلف عواصم العالم لحل مشاكلهم»، سائلا: «ما هي الإجراءات التي تتخذها السفارة في النمسا تجاه الرعايا والمواطنين الذين يستنجدون بها لأي سبب من الأسباب والتي بسببها قامت السفارة بالتدخل لإنهاء مشاكلهم، مع ذكر عدد الحالات خلال آخر سنتين ووصف كل حالة على حدة وتصرف السفارة بالنمسا معهم؟ وهل قامت السفارة بمخاطبة الوزارة عن الحالة سالفة الذكر، وما هي الأسباب التي اتخذتها الوزارة تجاه هذه الحالة؟» مطالبا بتزويده بكل المستندات الدالة على تحرك السفارة وتحقيق الوزارة في هذا الملف.

وأضاف: «لماذا رفضت السفارة بالنمسا نجدة الأسرة سالفة الذكر كما حدث مع السفارة الإمارتية بالنمسا ومطالبتها بالامتثال للمكوث في الحجر الصحي غير اللائق للأسر الكويتية؟ وما هي الأسباب التي دعت المواطن – صاحب الحالة سالفة الذكر – إلى اللجوء للسفارة الإمارتية، مع ذكر عدد الحالات التي لجأ فيها المواطنون إلى سفارات أخرى بعد تعسف السفارة الكويتية معهم في آخر سنتين على صعيد سفارة النمسا والسفارات الأخرى؟»

وأشار العتيبي إلى أنه «كثرت الشكاوى في الفترات الأخيرة من قبل مواطنين تجاه ديبلوماسيين وموظفين في سفارتنا في عواصم دول العالم المختلفة، وقام عدد كبير من المواطنين بتحريك شكاوى عدة، وعليه يرجى تزويدي بجدول يوضح عدد شكاوى المواطنين في آخر ثلاث سنوات والإجراءات التي اتخذتها الوزارة وخاصة فيما يتعلق بملف تعويضات المواطنين عن الأضرار التي لحقت بهم وكذلك فيما يتعلق بمعاقبة الديبلوماسيين والموظفين غير المتعاونين».

عبدالله المضف يسأل 6 وزراء عن معايير تقييم الخدمات المقدمة في وزاراتهم

عبدالله المضف

وجه النائب عبدالله المضف، سؤالاً مشتركاً إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي ووزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ووزير الداخلية الشيخ ثامر علي الصباح، ووزير الدولة لشئون البلدية ووزير الدولة لشئون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، وذلك بشأن إدارة الجودة.

وقال في مقدمة السؤال إن إدارة الجودة تلعب اليوم دوراً محورياً في تقدم ورقي المؤسسات لا سيما في القطاع العام خصوصاً تلك المؤسسات التي تتعامل مع الجمهور بشكل مباشر وتقدم مختلف الخدمات، ولضمان تقديم تلك الخدمات وسيرها بفاعلية وكفاءة لابد من الأخذ بأدوات قياس مستويات رضا الجمهور.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1 – هل يتضمن الهيكل التنظيمي للوزارة والمؤسسات التابعة لها، قسما أو إدارة للجودة، أو جهة مناط بها قياس رضا الجمهور؟

2 – ما هي المعايير التي تقيم على أساسها مستويات الخدمات المقدمة في الوزارة والمؤسسات التابعة ومستويات رضا الجمهور؟

3 – هل يتم تحديد الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز المعاملة في الوزارة أو الجهات التابعة لها؟

4 – هل يتم تحديد هدف "Target" لكل موظف يتولى الإشراف أو تنفيذ إنجاز المعاملات التي يقدمها للجمهور؟ وفي حال تم تحديده ما هو الهدف الشهري والسنوي للموظف؟

5 – هل تم إعداد دراسات سابقة لاستحداث مثل تلك الإدارة وما هي العوائق التشريعية والتنظيمية التي تقف أمام الوزارة والمؤسسات التابعة لها؟

6 – في حال لا يتضمن الهيكل التنظيمي للوزارة أو المؤسسات التابعة لها إدارة للجودة، يرجى ذكر الأسباب والمبررات لعدم الأخذ بهذا الاتجاه في قياس رضا الجمهور؟

تخفيفاً من الأعباء الناتجة عن أعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية

مهلهل المضف يقترح تحويل وظيفة المختار من التعيين إلى الترشيح

أعلن النائب مهلهل المضف عن تقدمه باقتراح برغبة بشأن تحويل وظيفة المختار من التعيين إلى الترشيح تخفيفاً من الأعباء الناتجة عن أعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية. وقال في مقدمة الاقتراح إنه لما كانت مهمة مختار المنطقة هي "التعبير لدى الوزارات عن احتياجات الأهالي ورغباتهم في شتى النواحي" وعليه فالواجب الأكبر والمهم يكمن في هذا النشاط الأمر الذي يصبح معه ضرورة تطوير آلية عمل اختيار مختاري المناطق وأن تضاف لهم مهمات جديدة وصلاحيات أوسع إلى حد ما وذلك بدوره ينعكس بالإيجاب حيث إنه من المفترض باقتراحنا والذي يهدف إلى تخفيف الأعباء الناتجة عن أعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية معا ويصبح مركز المختار ذا أهمية أكبر وقابلية للتعامل معه بشكل أسهل.

ونص الاقتراح على ما يلي:

1- يصدر وزير الداخلية قراراً فيه تحويل وظيفة المختار من التعيين إلى الترشيح على كل منطقة بالشروط العامة نفسها لشروط أعضاء الجمعيات التعاونية بالإضافة إلى أن يكون المختار من أبناء المنطقة كما تكون لمدة 4 سنوات ولا يجوز ترشيحه لأكثر من ثلاث دورات.

2 – تلتزم كل مختارية بتقديم برنامج عمل يخدم المنطقة على المستوى الاجتماعي والثقافي والرياضي والتطوعي.